دليل السياسة حول تتبع الأموال المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر

دليل تمهيدي للممارسين حول
استخدام أدوات التحرِّي المالي في
قضايا الاتجار بالبشر

يمكن استخدام **دليل السياسة هذا** من قبل جميع الدول المشاركة في عملية بالي، بما في ذلك البلدان التي لم توقع و/أو لم تصادق على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (معاهدة الجريمة المنظمة) واثنان من بروتوكولاتها التكميلية، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً؛ وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خصوصاً النساء والأطفال. تتوافق المصطلحات المستخدمة في دليل السياسة هذا مع هذه الوثائق الدولية الثلاثة إلى أقصى حد ممكن. ولكن لأغراض الترجمة، ينبغي الرجوع إلى الترجمات الرسمية للمعاهدة وبروتوكولاتها كنقاط مرجعية موثوقة للمصطلحات المستخدمة في دليل السياسة هذا.

أُنشئت عملية بالي المعنية بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من الجرائم العابرة للحدود (عملية بالي) في عام 2002 وهي عملية استشارية إقليمية طوعية وغير ملزمة يشارك في رئاستها كلاً من الحكومة الأسترالية والأندونيسية وتتألف عضويتها من أكثر من 45 بلد ومنظمة.

يجب توجيه الاستفسارات حول دليل السياسة هذا إلى مكتب الدعم الإقليمي لعملية بالي على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني: info@rso.baliprocess.net
موقع RSO: www.baliprocess.net/regional-support-office

تمَّ النشر في يوليو/تموز 2018.

التصميم الايضاحي بواسطة الحكومة الأسترالية
وزارة الشؤون الداخلية.

إشادة وتقدير

تمَّ إعداد دليل السياسة هذا من قِبل أعضاء عملية بالي تحت إشراف لجنة صياغة أدلة سياسة عملية بالي التي تتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

يوسفيدلي أدياكسانا،
نائب الرئيس الثاني المعني باسترداد الأصول العابرة للحدود،
مركز استرداد الأصول، مكتب النائب العام،
إندونيسيا (رئيس مشارك)

كيران بتلر،
مستشار (قانوني)، فرع الجريمة العابرة للحدود،
وزارة الداخلية، أستراليا (رئيس مشارك)

محمد مسلم علي، حاصل على وسام الشرطة في بنغلاديش
قوة الدعم الاضافي للجرائم الخاصة (المقر الرئيسي للشرطة)
شرطة بنغلاديش، بنغلاديش

ماريا روزيني فانجكو،
مساعد خاص،
مكتب وكيل الوزارة للعمال المهاجرين،
وزارة الخارجية، الفلبين

هازل جوي بانونج،
موظف قانوني،
مكتب وكيل الوزارة للعمال المهاجرين،
وزارة الخارجية، الفلبين

شونتيكا داروانغ،
مدير قسم التقاضي
مكتب مكافحة غسيل الأموال، تايلاند

سيريوت ويويك،
ضابط تحرّي أول، قسم التعاون الدولي
مكتب مكافحة غسيل الأموال، تايلاند

كريس بات،
مستشار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة

مايكل بيتي،
مستشار إنفاذ القانون،
فريق المساعدة في مكافحة غسيل الأموال،
وزارة الداخلية، أستراليا

ريبيكا ميلز،
نائب مدير
قسم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص،
وزارة الشؤون الداخلية، أستراليا

يجب توجيه الاستفسارات حول دليل السياسة هذا إلى **bali.process.tipwg@homeaffairs.gov.au**

مقدِّمة

منذ إنشائها في عام 2002، عملت عملية بالي المعنية بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من الجرائم العابرة للحدود (عملية بالي) على إذكاء الوعي الإقليمي بعواقب تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود، ووضعت ونفذت استراتيجيات وتعاون عملي فيما يتعلق بالاستجابة. يشترك في رئاسة عملية بالي حكومتا إندونيسيا وأستراليا، وتتألف عضويتها من أكثر من 48 عضواً، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، وكذلك عدد من الدول المراقبة والوكالات الدولية.

في المؤتمر الوزاري الإقليمي السادس لعملية بالي المنعقد في مارس/آذار 2016، أشار الوزراء إلى أهمية التزامات الدول بتجريم غسيل الأموال وعوائد الجريمة، واستهداف الحوافز المالية لتهريب الأشخاص والاتجار بهم، وأوصوا بأن يقدِّم الفريق العامل في عملية بالي بشأن الاتجار بالبشر (الفريق العامل) التدريب وأن يقوم بإعداد دليل إقليمي في هذا الشان. ولاحقاً، في مايو/أيار 2016، أقامالفريق العامل عملية بالي بعد منتدى المال، حيث أوصى بأن يقوم الفريق العامل بإعداد دليل سياسة إقليمي (الدليل) ونموذج التدريب ذي الصلة باستخدام أدوات التحرّي المالي في قضايا الاتجار بالبشر.

في اجتماعه السنوي الثاني المنعقد في مايو/أيار 2016، وافق الفريق العامل على التقدم في هذه التوصية في إطار *خطة عمله المستقبلية للفترة 2016 - 2017*، وأنشأ لجنة صياغة برئاسة مشتركة بين حكومتي جمهورية إندونيسيا وأستراليا لصياغة الدليل. ضمت لجنة الصياغة خبراء في مكافحة غسيل الأموال والاتجار بالبشر من أستراليا وبنغلاديش وإندونيسيا والفلبين وتايلند ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. تمَّ تقديم مسودات الدليل إلى أعضاء عملية بالي والمراقبين لإبداء تعليقات مكتوبة ومناقشتها في ورشة عمل عملية بالي التشاورية الكاملة التي عقدت في الفترة من 23 إلى 24 مايو/أيار 2017 في بالي، إندونيسيا. تمَّ الانتهاء من الدليل في وقتٍ لاحق، وتمَّ اعتماده في اجتماع كبار المسؤولين في مجموعة عملية بالي الخاصة في أكتوبر/تشرين الأول 2017.

الدليل طوعي وغير ملزم ويقصد به أن يكون أداة مرجعية لموظفي إنفاذ القانون والعدالة المسؤولين عن التحرّي في قضايا الاتجار بالبشر وملاحقتها قضائياً في الدول الأعضاء في عملية بالي.

إختصارات ومصطلحات

ARIN-AP	الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول - آسيا والمحيط الهادئ
ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
Bali Process	عملية بالي المعنية بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من الجرائم العابرة للحدود
FATF	فريق العمل المعني بالإجراءات المالية
FIU	وحدة الاستخبارات المالية
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
MOU	مذكرة تفاهم
NGO	منظمة غير حكومية
معاهدة مكافحة الجريمة المنظمة	معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود
RSO	مكتب الدعم الاقليمي المختص بعملية بالي
بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص	بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خصوصاً النساء والأطفال المكمل لمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود
UN	الأمم المتحدة
UNHCR	المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNODC	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة

المحتويات

ملخص تنفيذي 4

القسم 1: الأساس المنطقي 6

1-1: ما المقصود بـ "تتبع الأموال"؟ 6

1-2: لماذا يتم تتبع الأموال؟ 6

1-3: ما هي قيمة عوائد الاتجار بالبشر؟ 7

1-4: طريقة جديدة للتفكير - الفرص والتحديات 7

1-5: دراسة حالة 8

القسم 2: أطُر العمل القانونية 9

2-1: المعايير الدولية 9

2-2: التشريعات الشاملة لأنواع جرائم غسيل الأموال 9

2-3: أطُر مصادرة الأصول الفعالة 10

2-4: ما هي الأصول التي يمكن تقييدها واستردادها؟ 11

القسم 3: طرُق غسيل الأموال المرتبطة بالاتجار بالبشر 12

3-1: كيف يتم غسل الأموال؟ 12

3-2: طرق غسيل الأموال الشائعة 13

3-3: غسيل الأموال في قضايا الاتجار بالبشر 14

القسم 4: وحدات الاستخبارات المالية (FIUs) 15

4-1: كيف تحدِّد الحكومة نشاط غسيل الأموال؟ 15

4-2: ما هي مهام وحدات الاستخبارات المالية؟ 16

4-3: كيف يمكن لوحدة الاستخبارات المالية الخاصة بك دعم التحرّي الذي تجريه؟ 16

4-4: دراسة حالة 18

القسم 5: التحرّي 20

5-1: ما هو التحرّي المالي؟ 20

5-2: كيف يمكنك معرفة كيفية ومكان حركة الأموال؟ 20

5-3: جمع المعلومات والأدلة 21

5-4: دراسة حالة 24

القسم 6: التعاون الدولي 25

6-1: ما هي أهمية التعاون الدولي؟ 25

6-2: أشكال التعاون الدولي المستخدمة عادةً لدعم التحريّات المالية 25

6-3: اعتبارات مهمة 26

القسم 7: طرُق دفع جديدة 28

القسم 8: ملخص النصائح 29

ملخص تنفيذي

إنّ الاتجار بالبشر جريمة خطيرة لها آثار خطيرة على حقوق الإنسان. كما أنها واحدة من أكثر نماذج الأعمال ربحية للجريمة المنظمة. ويقدر أنها ثاني أكبر مصدر للدخل غير المشروع في جميع أنحاء العالم، لا يتجاوزها إلّا الاتجار بالمخدرات.[1] تقدِّر منظمة العمل الدولية أن العمل القسري والاتجار بالبشر يمثلان صناعة بقيمة 150 مليار دولار أمريكي سنوياً في جميع أنحاء العالم.[2]

على الرغم من الاعتراف المتزايد بانتشار الاتجار بالبشر وآثاره الشديدة، لا تزال معدلات الإدانة العالمية منخفضة. يمكن أن يساعد تتبع الأموال في تتبع تدفق الأرباح غير المشروعة، وتحديد المجرمين والضحايا، وجمع الأدلة التي يمكن أن تساعد في الملاحقات القضائية، وتمكين حجز الأصول لحرمان الشبكات الإجرامية من أرباحها غير المشروعة. ويحدد دليل السياسة هذا طرقًا لتعزيز استجابة إنفاذ القانون للاتجار بالبشر من خلال دمج نهج "تتبع الأموال" - باستخدام تقنيات مكافحة غسيل الأموال واسترداد الأصول.

الدول عليها التزامات بمكافحة غسيل الأموال وعوائد الجريمة، التي حدّدها فريق العمل المعني بالإجراءات المالية والواردة في العديد من معاهدات الأمم المتحدة. وتشمل هذه الالتزامات الحاجة إلى سن تشريعات كاملة بأنواع جرائم غسيل الأموال، وإنشاء نظام فعال لتجميد وضبط ومصادرة عوائد الجريمة.

يشتمل دليل السياسة هذا على وصف لعملية غسيل الأموال والمنهجيات الشائعة التي تستخدمها شبكات الاتجار بالبشر الإجرامية، مسترشداً بتجارب الدول الأعضاء في عملية بالي. إدراكاً للدور المحوري الذي تلعبه وحدات الاستخبارات المالية في دعم نهج "تتبع الأموال"، يحتوي الدليل على نصائح حول تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والعدالة ووحدات الاستخبارات المالية. ويستعرض الدليل أيضاً المراحل الرئيسية لإجراء التحرّي المالي، بما في ذلك استخدام آليات التعاون الدولي، مع تقديم المشورة حول أفضل الممارسات ودراسات الحالة.

يُقدَّم هذا الدليل كمرجع لمساعدة الممارسين على توسيع مجموعة الأدوات التي يستخدمونها لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، من خلال استهداف الواقع الاقتصادي بأن هذه الجريمة دافعها الربح. هذا تركيز جديد لعملية بالي، وهو أمر يتسق مع الاعتراف العالمي المتزايد بقيمة تطبيق أدوات التحرّي المالي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود واستهداف أكثر ما يثمنه المجرمون - أي أرباحهم.[3]

1 http://digitalcommons.ilr.cornell.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1016&context=forcedlabor
2 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_243391.pdf
3 على سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أول قرار له على الإطلاق (2331) بشأن الاتجار بالبشر والرق في 20 ديسمبر/كانون الأول 2016، تشجيع فريق العمل المعني بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية على غرار فريق العمل المعني بالإجراءات المالية والدول لاتخاذ مجموعة متنوعة من الخطوات لتعزيز الجهود الرامية إلى تعطيل التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالبشر والرق الحديث.

القسم 1: الأساس المنطقي

1-1: ما المقصود بـ "تتبع الأموال"؟

المال هو شريان الحياة للجريمة المنظمة. بمرور الوقت، أصبحت الجريمة أكثر تعقيداً وذات طابع دولي. يبتكر المجرمون باستمرار طرقاً جديدة لإخفاء عوائد الجريمة. واستجابة لذلك، تتبنى وكالات إنفاذ القانون والعدالة بشكل متزايد نهج "تتبع الأموال" لمكافحة النشاط الإجرامي الخطير والمنظم. وهذا ينطوي على التركيز على الجوانب المالية للجريمة.

التحرّي المالي هو أي تحرّي في الشؤون المالية لشخص أو أشخاص أو شركة، الهدف الرئيسي منه هو تحديد وتسجيل حركة الأموال أثناء الاشتباه في نشاط إجرامي، بهدف نهائي هو الكشف عن المجرمين ومحاكمتهم واسترداد عوائد الجريمة. ويمكن أن يوفر الرابط بين مصادر الأموال والمستفيدين، عند استلام الأموال، ومكان تخزينها أو إيداعها، معلومات قيّمة حول النشاط الإجرامي وإثباته.

يستخدم نهج "تتبع الأموال" عنصرين رئيسيين: استراتيجيات مكافحة غسيل الأموال، وأدوات استرداد الأصول. يعتبر غسيل الأموال جريمة جنائية تنطوي على التعامل مع عوائد الجريمة لإخفاء هوية أو مصدر أو ملكية أو وجهة الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني. كما إنّ استرداد الأصول هو عملية للتحرّي وتقييد ومصادرة عوائد جميع أنواع الجرائم.

1-2: لماذا يتم تتبع الأموال؟

كما هو الحال مع الجرائم المنظمة الأخرى، تستخدم شبكات الاتجار بالبشر مجموعة من تقنيات غسيل الأموال لإخفاء المصدر غير المشروع لأرباحهم وتمكين التشغيل الناجح لأعمالهم. ونتيجة لذلك، هناك فوائد لدمج نهج "تتبع الأموال" في قضايا الاتجار بالبشر.

- يمكن أن يعمل تتبع التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالبشر على مساعدة المتحرّين في تحديد أعضاء وضحايا أية شبكة إجرامية وجمع الأدلة التي يمكن أن تساعد في الملاحقات القضائية.
  - يمكن أن يساعد ذلك في تقليل بعض الاعتماد على افادات الضحايا.
  - كما أنه يساعد على تحديد الأعضاء والمستفيدين الرئيسيين في أية شبكة ذات ممارسات غير مشروعة، والذين يحققون أرباحاً من الجريمة ولكنهم ينأون عنها.
- يمكن لجرائم غسيل الأموال أن توفر سبيلاً آخر للمحاكمة ضد المجرمين الضالعين في الاتجار بالبشر. وهذا مفيد حيث لا تتوفر أدلة كافية لتأسيس محاكمة ناجحة تستند إلى جرائم الاتجار بالبشر. كما يمكنها الكشف عن انتهاكات أخرى للوائح المالية.
- يمكن أن يكون لمصادرة الفوائد المستمدة تأثير رادع يثبط المخالفين الذين قد يكونون مستعدين للمخاطرة بقضاء فترة في السجن إذا كانوا واثقين من أن أرباح أنشطتهم الإجرامية ستكون متاحة لهم عند الإفراج عنهم.
- يمكن أن تؤدي المصادرة الفعالة للعوائد المرتبطة بالاتجار بالبشر إلى منع إعادة استثمار الأرباح في النشاط الإجرامي ويمكن أن يتم استخدام العوائد لتحسين جهود مكافحة الاتجار وتقديم الدعم للضحايا.
- يمكن أن يؤدي تنفيذ أطر مصادرة الأصول غير القائمة على الإدانة[4] أيضاً إلى نتائج محسنة بشكل ملحوظ عبر مجموعة واسعة من أنواع الجرائم، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وتوفر هذه التدابير فرصة أكبر للدول لاستهداف أولئك الذين يستفيدون من الفعل الإجرامي ولكنهم ينأون عنه من خلال عدم اشتراط إدانة جنائية.

4 هناك طريقتان يمكن من خلالهما استرداد عوائد الجريمة: الاسترداد المستند إلى الإدانة، الذي يتيح استرداد الأصول المرتبطة بجريمة بعد أن تمّ تأسيس الإدانة لتلك الجريمة؛ والاسترداد غير المستند إلى الإدانة (أو المدني) القائم على الإدانة، والذي يسمح بضبط واسترداد الأصول المشتبه في أنها ذات أصول إجرامية دون الحاجة إلى تأسيس إدانة جنائية.

1-3: ما هي قيمة عوائد الاتجار بالبشر؟

إنّ الاتجار بالبشر تجارة مربحة تتم مزاولتها على نطاق عالمي. في عام 2014، قدَّر مكتب العمل الدولي أن إجمالي الأرباح غير المشروعة التي تمَّ الحصول عليها من الاتجار بالبشر والرِّق في جميع أنحاء العالم بلغ 150.2 مليار دولار أمريكي سنوياً.[5] جاء ما يقرب من ثلثي الأرباح - 99 مليار دولار أمريكي - من الاستغلال الجنسي القسري.[6] وقد أدى استغلال العمالة غير المنزلية إلى تحقيق أرباح بقيمة 43.4 مليار دولار أمريكي وحوالي 8 مليارات دولار أمريكي من استغلال عاملات المنازل. وكانت الأرباح أعلى في آسيا حيث تتواجد معظم الضحايا. وكان الربح السنوي عن كل ضحية أعلى في الاقتصادات المتقدمة (حوالي 34,800 دولار أمريكي عن كل ضحية).

1-4: طريقة جديدة للتفكير - الفرص والتحديات

ظلت جهود مكافحة الاتجار بالبشر تركز تقليدياً على متابعة جريمة الاتجار بالبشر، وليس على العوائد المتأتية من الجريمة والمستثمرة فيها.[7] إن تعزيز تركيزنا على الجوانب المالية لسلوك المجرمين يوفر مجموعة من الفرص، ولكنه يمثل أيضاً تحديات. وستكون القضية الرئيسية هي توسيع فهمنا لما يشكل النجاح في قضية الاتجار بالبشر، لتشمل الاعتراف بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها مصادرة الأصول واستخدام غسيل الأموال كوسيلة ملاحقة بديلة لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

نصيحة

قم بجمع إحصاءات عن الأصول المستردة واستخدام جرائم غسيل الأموال لعرقلة نشاط شبكات الاتجار بالبشر. ضع في اعتبارك تضمينها كمؤشرات أداء لاستجابة دولتك لحالات الاتجار بالبشر.

نصيحة

قدِّم عروضاً توضيحية عالية المستوى لاعتماد نهج "تتبع الأموال" في التحرِّيات المتعلقة بالاتجار بالبشر لتشجيع المتابعة على جميع مستويات منظمتك. على سبيل المثال، قد ينشر كبار المسؤولين بيانات عامة لدعم هذا النهج.

قضية أخرى، هي أن كيانات مكافحة الاتجار ومكافحة غسيل الأموال تعمل في كثير من الأحيان في عزلة. غالباً ما تكون وكالات إنفاذ القانون غير مدركة أو غير مدربة للتعامل مع النشاط المالي المتعلق بالاتجار بالبشر، وقد يفتقر المحققون الماليون إلى المعرفة التفصيلية بالاتجار بالبشر في نماذج الأعمال والأسواق وتفضيلات نقل الأموال غير المشروعة. إن دمج هذه المنظورات معاً ينطوي على إمكانات هائلة لتعزيز جهودنا لمكافحة الاتجار بالبشر، ولكنه سيتطلب التزاماً قوياً من الدول لتفكيك الصوامع التنظيمية. وستكون أنشطة التوعية وبناء القدرات ضرورية لمساعدة الدول ووكالاتها على استخدام هذا النهج.

نصيحة

قم بوضع استراتيجيات تشغيلية تجمع بين خبرة جميع الوكالات ذات الصلة (بما في ذلك الشرطة والنيابة ووحدات الاستخبارات المالية) لضمان التحرِّي الكامل في جرائم الاتجار بالبشر.

5 العمالة الإلزامية التي تفرضها الدولة غير مدرجة
6 *الأرباح والفقر: اقتصاديات العمل القسري*، صفحات *12 - 13*
7 الاستفادة من أنظمة مكافحة غسيل الأموال لمكافحة الاتجار بالبشر (2014)، مكتب الأمن والتعاون في أوروبا https://www.osce.org/secretariat/121125?download=true

سيتطلب تحسين استخدام تقنيات مكافحة غسيل الأموال لمكافحة الاتجار بالبشر تعاوناً وثيقاً بين الدول، وذلك لتمكين التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالقضايا المالية. ويمكن أن تستفيد التحرّيات حول عمليات الاتجار بالبشر من استخدام شبكات للتعاون الدولي بشأن قضايا غسيل الأموال، مثل تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية. وستحتاج الدول أيضاً إلى العمل بالشراكة مع القطاع الخاص، بصفتها صاحبة مصلحة رئيسية في نقل الأرباح المرتبطة بالاتجار بالبشر من مكان إلى آخر.

1-5: دراسة حالة

في 1 مايو/أيار 2015، اكتشفت قوة عمل مشتركة من الجيش والشرطة ما لا يقل عن 30 جثة في مخيم مهجور في منطقة ساداو بمقاطعة سونغكلا، بالقرب من الحدود التايلاندية الماليزية. ولدعم تحرّي الشرطة في شبكة يشتبه في أنها تتعلق بالاتجار بالبشر وتهريبها، اتصلت الشرطة الملكية التايلاندية بوحدة الاستخبارات المالية التايلاندية، والمكتب التايلندي لمكافحة غسيل الأموال للتحرّي في الأنشطة المالية المرتبطة بالقضية.

باستخدام قاعدة بيانات مكتب مكافحة غسيل الأموال لسجلات المعاملات المالية، بحث الضباط من مكتب مكافحة غسيل الأموال عن سجلات التحويل الإلكتروني (المحلية والدولية)، وتقارير العملات الحدودية، وتقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير المعاملات النقدية، وتقارير المعاملات العقارية.

بالإضافة إلى البحث في قاعدة بياناتهم، طلب مكتب مكافحة غسيل الأموال مجموعة من المعلومات من الكيانات الأخرى التي تعمل تحت إشراف مكتب مكافحة غسيل الأموال بما في ذلك:

- تفاصيل صاحب الحساب وتفاصيل معاملات العميل (بما في ذلك كشوف الحساب) من مختلف المؤسسات المالية
- سجلات ملكية الأراضي وحيازتها وبيعها للمشتبه فيهم من مكتب الأراضي التايلاندي
- السجلات المتعلقة بوضع دافعي الضرائب للمشتبه فيهم الرئيسيين في القضية، بما في ذلك سجلات مكتسباتهم المعلنة، وسجلات دفع الضرائب الشخصية والتجارية، والترتيبات المصرفية المعلنة، من مكتب الإيرادات الضريبية التايلاندي، و
- تفاصيل الشركات والأشخاص المرتبطين بأعمال محددة، بما في ذلك العناوين والمساهمين والملفات المالية من دائرة تطوير الأعمال.

باستخدام البيانات المصرفية وتفاصيل التحويل الإلكتروني، تمكن مكتب مكافحة غسيل الأموال من تتبع المعاملات المالية من المشتبه فيهم المعتقلين في القضية إلى المشتبه بهم الرئيسيين الإضافيين. وقد أظهرت هذه الأموال التي يتم تحويلها من المشتبه فيهم المعتقلين إلى المشتبه بهم الجدد عن طريق التحويل المباشر للحسابات داخل تايلاند. وتمكن مكتب مكافحة غسيل الأموال بعد ذلك من إثبات أن طرق الدفع الأخرى، بما في ذلك متداولي النقد والأشخاص الذين يجرون التحويلات غير المشروعة، قد تمّ استخدامها لتحويل الأموال بين تايلاند وماليزيا. كما تمكن مكتب مكافحة غسيل الأموال من تجميع هذه المعاملات معاً من خلال جمع المعلومات المالية والمعلومات الاستخباراتية البشرية من الشرطة الملكية التايلاندية وإجراء تحليل تفصيلي لتحويلات الأموال.

ومن بين المشتبه فيهم الرئيسيين الذين تمّ تحديدهم باستخدام التحرّيات المالية والاستخبارات كبار المسؤولين، والمنظم المشتبه فيه للشبكة الإجرامية، والرئيس السابق لمنظمة إدارية إقليمية، وعمدة، ورجل أعمال مهم. ووجهت تهم ضد المتهمين بجرائم الاتجار بالبشر وغسيل الأموال. كما سعى مكتب مكافحة غسيل الأموال إلى الحصول على أوامر من المحكمة للحجز على الأرباح غير المشروعة المرتبطة بهذه الجرائم.

تُظهر هذه الحالة كيف تمكنت أساليب التحرّي المالي من الكشف عن شبكة أوسع من المخالفين والأدلة، وتحديد الروابط بينهم، وما كانت ستتاح لضباط التحرّي لولا هذه الأساليب.

القسم 2: أطُر العمل القانونية

2-1: المعايير الدولية

إنّ فريق العمل المعني بالإجراءات المالية عبارة عن هيئة حكومية دولية مكونة من 37 عضواً ومسؤولة عن وضع المعايير الدولية المتعلقة بغسيل الأموال، وتقييم كيفية أداء الدول في تنفيذها.[8] هناك أيضاً مجموعة من معاهدات الأمم المتحدة التي تتضمن التزامات على الدول فيما يتعلق بغسيل الأموال وعائدات الجريمة.[9] تشمل الالتزامات الرئيسية للدول المبينة في هذه المعايير الحاجة إلى سن تشريعات كاملة بأنواع جرائم غسيل الأموال، وإنشاء نظام فعال لتجميد وضبط ومصادرة عوائد الجريمة.

2-2: التشريعات الشاملة لأنواع جرائم غسيل الأموال

بغية الامتثال للمعايير الدولية، يجب أن يتم في التشريعات الشاملة لغسيل الأموال ما يلي:

- تجريم جميع مراحل عملية غسيل الأموال
- تنطبق التشريعات على أوسع نطاق ممكن من الجرائم الأصلية،[10] بما في ذلك الاتجار بالبشر
- توفير القدرة على التحرّي في غسيل الأموال باعتباره جريمة قائمة بذاتها، بالإضافة إلى الجرم الأصلي
- التأكد من أنه ليس من الضروري إدانة الجرم الأصلي عند إثبات أن الممتلكات عبارة عن عوائد جريمة
- تطبيق المسؤولية الجنائية على الشخصيات الاعتبارية (على سبيل المثال، الشركات)
- تنطبق التشريعات على أي نوع من الممتلكات، بغض النظر عن قيمتها، والتي تمثل عوائد الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر،
- يمتد التشريع ليشمل السلوك الذي حدث في دولة أخرى، إذا كان هذا السلوك جريمة في دولة أجنبية وسيكون جُرم أصلي في البلد الأم، و
- التأكد من أن القصد والمعرفة المطلوبة لإثبات جريمة غسيل الأموال يمكن فهمهما من الحقائق الموضوعية.

نصيحة

لإثبات غسيل الأموال، فإن العناصر الأساسية التي يجب إثباتها هي أن الشخص الذي تعامل مع الأموال **كان يعلم** أو **كان يجب أن يشتبه** في أنها نتجت عن جريمة، أو كان يُقصد استخدامها في ارتكاب جريمة.

8 راجع توصيات فريق العمل المعني بالإجراءات المالية لعامي 2012 و 2013 منهجية فريق العمل المعني بالإجراءات المالية لتقييم الامتثال التقني لتوصيات فريق العمل المعني بالإجراءات المالية وفعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

9 هذه تشمل: معاهدة *الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988* (معاهدة فيينا)، ومعاهدة *الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لعام 2000* (معاهدة UNTOC أو معاهدة باليرمو)، ومعاهدة *الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003* (UNCAC).

10 الجرم الأصلي هو عمل يوفر الموارد الأساسية لعمل إجرامي آخر. على سبيل المثال، قد يكون الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص جرائم أصلية توفر المال لغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

نصيحة

التأكد من أن جرائم غسيل الأموال والجرائم الأصلية يمكن مقاضاتها بشكل منفصل. في الحالات التي لا يمكن فيها ضمان الإدانة على جريمة أصلية (مثل الاتجار بالبشر)، ولكن عندما يكون هناك دليل على غسيل الأموال، فإن ذلك سيمكن المسؤولين عن إنفاذ القانون من استهداف جريمة غسيل الأموال بشكل منفصل عن الجرم الأصلي.

2-3: أطُر مصادرة الأصول الفعالة

مصادرة الأصول أو استردادها هي التحرّي، والحجز المؤقت، ومصادرة وإدارة عوائد الجريمة. يمكن أن تكون المصادرة مستندة إلى إدانة (تتطلب إدانة الجاني بارتكاب جريمة في الإجراءات الجنائية قبل أن تحدث المصادرة) أو غير مستندة إلى الإدانة. سيمكنك نظام مصادرة الأصول الشامل من التحرّي في عوائد الجريمة والحفاظ عليها وحجزها وتقييدها. وستشمل أيضاً تدابيراً للنظر في مصالح الغير (أو المملوكة بدون جُرم) في الأصول، وتدابير للسماح بمصادرة الأصول لصالح الحكومة. حققت العديد من الدول التي طبقت أطراً قانونية غير مستندة على الإدانة تحسينات كبيرة في جهود التعطيل، وتمكنت من استخدام الأموال المصادرة للمساعدة في منع الجرائم المستقبلية - على سبيل المثال، من خلال برامج منع الجريمة والتوعية وإنفاذ القانون.

نصيحة: تأسيس المصادرة غير المستندة إلى الإدانة

يمكن للمصادرة غير المستندة إلى الإدانة أن تحسن فعالية نظام عوائد الجريمة. ويسمح الاسترداد غير المستند إلى الإدانة بضبط واسترداد الموجودات المشتبه في أنها ذات أصول إجرامية دون الحاجة إلى الحصول على إدانة جنائية. ويمكن بموجبه:

- السماح بتجميد الأصول أو تقييدها في مرحلة مبكرة من عملية التحرّي، مما يساعد على منع التصرف في الأصول أثناء التحرّي أو المقاضاة
- تقديم نتيجة ناجحة في حالة وفاة مرتكب الجُرم، أو عدم إمكانية تحديد مكانه، أو لا يمكن معرفته
- تمكين مصادرة عوائد الجريمة من أولئك الذين يستفيدون من الفعل الإجرامي، ولكنهم ينأون عنه، من خلال عدم اشتراط إدانة جنائية، و
- تمكين مصادرة الممتلكات التي يحتفظ بها طرف ثالث حيث تكون الممتلكات ملوثة (الممتلكات المستخدمة، أو المزمع استخدامها، من قبل شخص في، أو فيما يتعلق بارتكاب جريمة جنائية) أو تحت السيطرة الفعلية للجاني.

4-2: ما هي الأصول التي يمكن تقييدها واستردادها؟

قد تكون الأصول المستخدمة في ارتكاب الجريمة (الأدوات) والمكتسبة من الجريمة (عوائد الجريمة) أو قيمتها قابلة للتقييد والاسترداد. قد يكون من الممكن أيضاً تقييد الممتلكات التي وضعها المجرم باسم شخص آخر ولكنه يمارس سيطرة فعلية عليها. بالنسبة للعديد من المجرمين، تعدُّ حماية أرباح جرائمهم هدفاً رئيسياً، وقد أصبحت الإجراءات التي يتخذها المجرمون لإخفاء مصدر وملكية ممتلكاتهم تحدياً معقداً لضباط التحرّي. ويجب أن تكون التشريعات المحلية مرنة بما فيه الكفاية لمواجهة تحدي الممتلكات المملوكة للأجانب وأن تكون قادرة على فك هياكل الملكية المعقدة من أجل تحديد من هو المالك المستفيد في الواقع.

قد تتضمن **عوائد الجرائم** مكاسباً اقتصادية من الممتلكات والممتلكات المنقولة أو المحولة، كلياً أو جزئياً، إلى ممتلكات أخرى. على سبيل المثال، يمكن مصادرة سيارة أو منزل أو قارب تمّ شراؤه بأموال تمّ الحصول عليها من عوائد الاتجار بالبشر لأنها تمّ شراؤها باستخدام عوائد جريمة.

أداة (أو وسيلة) الجريمة هي الممتلكات المستخدمة لتسهيل الجريمة ويمكن أن تشمل، على سبيل المثال، سيارة أو قارب يستخدم في الاتجار بالبشر، أو أموال تستخدم لتمويل النشاط الإجرامي. قد لا يكون هناك دليل يشير إلى أن السيارة كانت عوائد جريمة أو أنها تم الحصول عليها بأموال مستمدة من جرائم جنائية سابقة. ومع ذلك، إذا تمّ استخدامها في ارتكاب جريمة، يمكن مصادرتها كأداة للجريمة.

السيطرة الفعالة على الممتلكات تعني الممتلكات التي يسيطر عليها شخص سواء أكانت لديه أو ليست لديه مصلحة قانونية أو حصة في الممتلكات أو حق أو سلطة فيما يتعلق بها. وعند تحديد ما إذا كان الشخص لديه سيطرة فعالة على الممتلكات، يتم النظر في عدة عوامل بما في ذلك:

- حصص في شركة لديها مصلحة أو سندات أو إدارة (سواء مباشرة أو غير مباشرة) في الممتلكات
- وصي/أمين له علاقة بالممتلكات
- العلاقات الأسرية والمنزلية والتجارية بين الأشخاص الذين لهم مصلحة في الممتلكات.

نصيحة: تأسيس مصادرة الأصول الفعالة

يمكن تحسين نتائج مصادرة الأصول الجنائية من خلال:

- توفير معلومات وتدريب شامل لجميع وكالات تطبيق القانون ووحدات المخابرات المالية ودوائر النيابة العامة.
- إنشاء فرق أو وحدات متخصصة للتحرّي والادعاء مع التركيز على مصادرة الأصول.
- تعزيز التعاون الوثيق في أقرب وقت ممكن بين ضباط التحرّي ودوائر النيابة العامة للتخطيط لجميع جوانب مصادرة الأصول.
- مراجعة وتعزيز جميع عناصر الأطر القانونية لمصادرة الأصول الخاصة بك بما في ذلك؛
  - صلاحيات التحرّي في تحديد الأصول وتحديد ملكية المستفيد
  - أحكام تجميد وتقييد ومصادرة الأصول، و
  - المساعدة القانونية المتبادلة.

القسم 3: طرُق غسيل الأموال المرتبطة بالاتجار بالبشر

3-1: كيف يتم غسل الأموال؟

في حين أن عملية غسيل الأموال يمكن أن تتضمن خطوات مختلفة، إلّا أنها عادة ما يتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل: **تحديد الحاضنة، التغطية والدمج**، على النحو المبين أدناه.

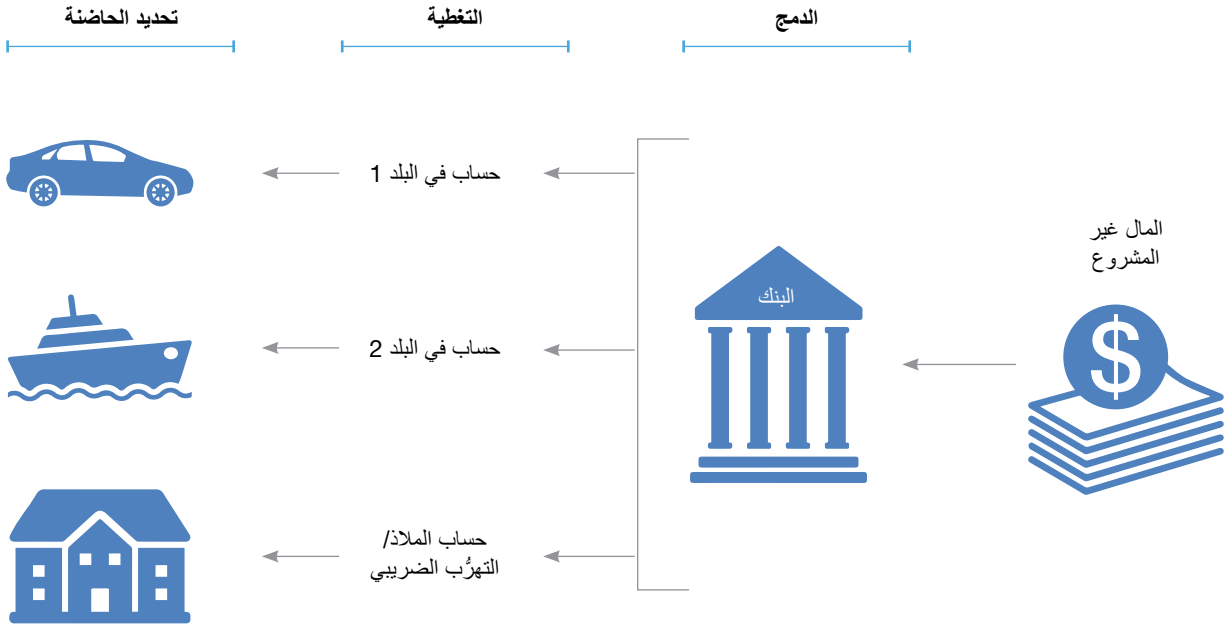

- ينطوي **تحديد الحاضنة** على إدخال الأموال أو الأصول غير المشروعة في النظام المالي. على سبيل المثال، يمكن القيام بذلك عن طريق إيداع النقود في الحسابات المصرفية أو استخدام النقد لشراء الأصول.
- تتضمن **التغطية** إخفاء الأصل غير المشروع للأموال المحضونة عن طريق نقلها أو تمويهها. على سبيل المثال، يمكن القيام بذلك عن طريق جعل المهنيين يعملون كوسطاء (مثل المحامين أو المحاسبين) أو عن طريق إنشاء شركات معقدة وهياكل ائتمانية لتحويل الأموال.
- يحدث **الدمج** بمجرد أن تتم تغطية الأموال وإبعادها عن أصولها، ويمكن إتاحتها للمجرمين لاستخدامها والتحكم فيها على أنها أموال مشروعة ظاهرياً. تتم إتاحة "الأموال المغسولة" ظاهرياً لأنشطة مثل الاستثمار في المزيد من الأنشطة الإجرامية أو أعمال مشروعة (مثل الأسهم في الشركات)، أو شراء الأصول ذات القيمة العالية (مثل العقارات) والسلع الكمالية (مثل السيارات باهظة الثمن).

2-3: طرق غسيل الأموال الشائعة

تتأثر طرق غسيل الأموال (أو "الأنواع") في أي مكان معين بشكل كبير بالاقتصاد والأسواق المالية وأنظمة مكافحة غسيل الأموال. ويمكن للمجرمين أيضاً أن يكونوا مبدعين جداً في تطوير طرق لغسيل الأموال.

فيما يلي طرق غسيل الأموال الشائعة.

البنوك في الخارج
يمكن إرسال الأموال من خلال "حسابات خارجية" في الدول التي لديها قوانين سريَّة مصرفية، والتي يمكن أن تؤدي إلى إخفاء هوية المعاملات المصرفية.

تهريب النقد
يمكن نقل النقد فعلياً عبر الحدود لإبعاد عوائد الجريمة عن الجرائم التي تسببت فيها.

تحويلات بديلة/غير رسمية
تمتلك بعض الدول في آسيا أنظمة مصرفية بديلة وقانونية راسخة تسمح بالودائع والسحوبات والتحويلات غير المُدعمة بمستندات.

الشركات الوهمية
هذه هي الشركات التي يتم إنشاؤها لغرض وحيد هو غسيل الأموال عن طريق الحصول على أرباح غير مشروعة مثل "الدفع" مقابل السلع أو الخدمات غير الموجودة بالفعل وخلق مظهر المعاملات المشروعة من خلال الفواتير والموازنات العامة المزيفة.

الهيكلة أو "التقسيم"
يتم تقسيم مبالغ كبيرة من المال إلى مبالغ أصغر، وأقل إثارة للشك لتجنب الإبلاغ عن حدود وحدات الاستخبارات المالية. ثم يتم إيداع الأموال في حساب مصرفي واحد أو أكثر إما من قبل عدة أشخاص (المقسمون) أو من قبل شخص واحد على مدى فترة زمنية طويلة.

الاستثمار في الشركات المشروعة
يمكن وضع الأرباح غير المشروعة في أعمال مشروعة - وخاصة الأعمال القائمة على النقد، مثل المطاعم والحانات - لإخفاء مصدرها. وقد تكون هذه الشركات "شركات ظاهرية" تقدِّم بالفعل سلعة أو خدمة ولكن الغرض الحقيقي منها هو غسيل الأموال.

الأصول ذات القيمة العالية
يمكن شراء السلع والأصول عالية القيمة مثل المقتنيات الفنية والتحف والمجوهرات والمعادن والأحجار الكريمة والقوارب أو السيارات والعقارات كوسيلة لإعادة استثمار أو إخفاء عوائد الجريمة.

غسيل الأموال القائم على التجارة
يمكن استخدام التجارة المشروعة لإخفاء عوائد الجريمة. هذه طريقة معقدة لغسيل الأموال وقد تتضمن نقل البضائع غير المشروعة، وتزوير المستندات، وتحريف المعاملات المالية، وتقليل قيمة البضائع أو زيادة قيمة الفواتير.

3-3: غسيل الأموال في قضايا الاتجار بالبشر

تمَّ إصدار تقرير *البصمات المالية: تحليل التحرّيات المالية لمكافحة الاتجار بالبشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ* لأغراض هذا القسم من الدليل. يقدم التقرير لمحة عامة عن الأدبيات العالمية الرئيسية بشأن التدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالبشر، والتجارب العالمية الأخيرة في استخدام الأدوات المالية في مكافحة الاتجار بالبشر. كما يحلل الردود على استبيان، بما في ذلك دراسات الحالة، من الدول الأعضاء في عملية بالي.

وسلط التقرير الضوء على محدودية البيانات والإحصاءات المتاحة بشأن الاتجار بالبشر والتدفقات المالية المرتبطة به على الصعيد العالمي وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هناك طريقتان محتملتان للتحرّي تتعلقان بالتدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالبشر: تدفق الأموال غير المشروعة التي غسلها المتاجرون بالبشر؛ وتدفق الأموال من الأشخاص المُتاجر بهم، لا سيما من خلال استخدام خدمات تحويل الأموال لتوفير التحويلات المالية للأسرة في دول المنشأ، أو من خلال استخدام الحسابات المصرفية أو خدمات تحويل الأموال لغرض دفع "الديون" للمتاجرين بالبشر.

هناك بيانات محدودة بشكل خاص متاحة عن تدفق الأموال من الأشخاص المُتاجر بهم. وقد تكون هذه المعلومات ذات قيمة عالية لتحديد النهج الذي يركز على الضحايا، وأيضاً عند النظر في أنواع معينة من الاتجار بالبشر (على سبيل المثال، الاستغلال الجنسي). كما تركز الدراسات الحالية والإصدارات الحكومية بشكل أكبر على طرق غسيل الأموال، والنظر في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تحت مظلة واحدة. وينتج عن ذلك وصفاً واسعاً جدًا لطرق ومؤشرات هذه الجرائم. وتعد البيانات والتحليلات الأفضل أمراً حيوياً في دعم تقييمات المخاطر التي يمكن أن توجه استجابات العدالة الجنائية ومساهمات القطاع الخاص في تلك الاستجابات.

كما عرض تقرير *البصمات المالية* أمثلة دولية حديثة لشراكات القطاع العام للكشف عن الاتجار بالبشر، ودعم الملاحقة القضائية الناجحة للمتاجرين، وتشديد النظام المالي ضد استخدامه لأغراض غير مشروعة. وتبين هذه الشراكات إمكانية كبيرة لإشراك القطاع الخاص بشكل أفضل كخط دفاع ضد الاتجار بالبشر، واستخدام المعرفة والخبرة ذات الصلة لدعم التحرّيات والملاحقات القضائية.

حدَّدت أجوبة الاستبيان من الدول الأعضاء في عملية بالي الأساليب الرئيسية التالية لغسل عوائد الاتجار بالبشر في المنطقة:

- استخدام المعاملات منخفضة القيمة (غالباً ما تكون بدون حدود دنيا للإبلاغ)
- استخدام مزودي خدمة تحويل الأموال أو تحويل القيمة
- دمج العوائد مع دخل الأعمال المشروعة، و
- تحويل العوائد للآخرين.

تحدِّد أجوبة الاستبيان أيضاً أن المؤشر المالي الرئيسي هو حيث لا تتوافق نمط حياة الشخص مع مصدر دخله المعقول. إن التحرّيات التي تجريها وكالات إنفاذ القانون، وتقارير المعاملات المشبوهة التي تقدمها المؤسسات المالية وشكاوى الضحايا هي أكثر الأساليب شيوعاً والتي يتم من خلالها اكتشاف نشاط الاتجار بالبشر، أو غسيل الأموال المرتبط بالاتجار بالبشر.[11]

11 Ibid p.35

القسم 4: وحدات الاستخبارات المالية (FIUs)

4-1: كيف تحدِّد الحكومة نشاط غسيل الأموال؟

تلعب وحدات الاستخبارات المالية دوراً رئيسياً في تسهيل نهج "تتبع الأموال" الفعال. ولمعرفة أن شخصاً أو كياناً يمارس نشاط غسيل الأموال، تحتاج الحكومة إلى معلومات من المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات والمهنيين غير الماليين، مثل الكازينوهات ومقدمي خدمات الشركات والمحامين والمحاسبين. تحدد معايير مكافحة غسيل الأموال الكيانات التي يجب أن تبلغ عن المعاملات التي تبدو مشبوهة، وتسمى هذه بـ "الكيانات المبلغة". وبعد ذلك، تحصل الحكومة، من خلال وحدة الاستخبارات المالية التابعة لها، على معلومات من الكيانات المبلغة من خلال تقارير تسمى تقارير المعاملات أو المسائل المشبوهة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية بتحليل هذه المعلومات وتقديمها إلى وكالات إنفاذ قانون أخرى. يوضح الرسم البياني أدناه تدفق المعلومات من وإلى وحدة الاستخبارات المالية.

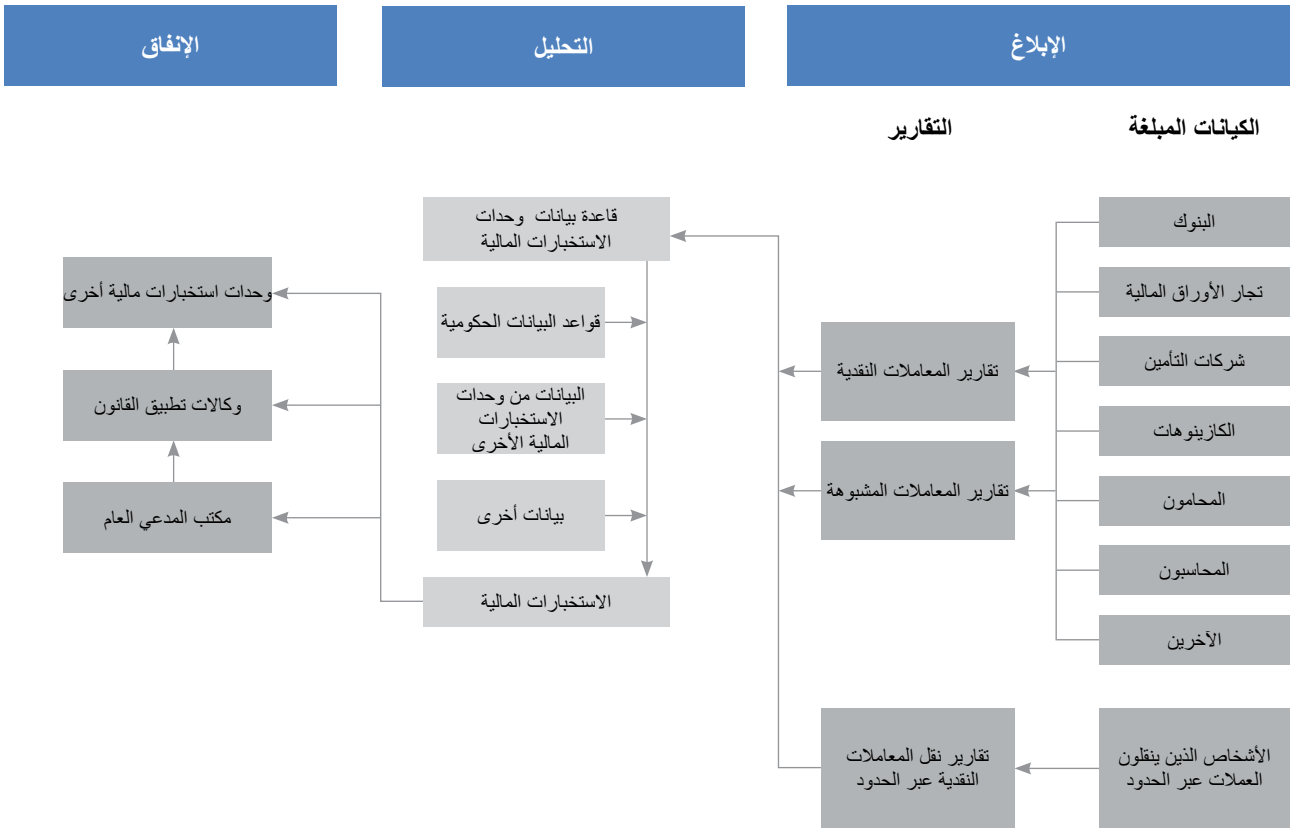

الرسم البياني من: وحدات الاستخبارات المالية: لمحة عامة، صندوق النقد الدولي البنك الدولي، 2004 [12]

[12] https://www.imf.org/external/pubs/ft/FIU/fiu.pdf

4-2: ما هي مهام وحدات الاستخبارات المالية؟

للدول المختلفة أنواع مختلفة من وحدات الاستخبارات المالية، تعتمد على ما يناسب سياقها ومتطلباتها. وتتحمل جميع وحدات الاستخبارات المالية مسؤولية تلقي وتحليل ونشر المعلومات المالية.

يعمل فريق العمل المعني بالإجراءات المالية على تشجيع وحدات الاستخبارات المالية على التقدم بطلب عضوية في **Egmont Group الخاصة بوحدات الاستخبارات المالية** - وهي هيئة عالمية تضم 152 وحدة استخبارات مالية.

أحد العناصر الرئيسية في مهام وحدات الاستخبارات المالية هو قدرتها على التعاون مع نظيراتها الأجنبية لتبادل المعلومات من خلال Egmont Secure Web (ESW).[13] ومع ذلك، في حين أن تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية يمكن أن يتيح توفير معلومات استخبارية مالية أسرع، إلّا أنه لا يمكن استخدامها كدليل في الإجراءات الجنائية دون موافقة وحدة الاستخبارات المالية المقدمة للمعلومات.

الفرق الرئيسي الذي يؤثر على كيفية قدرة وحدة الاستخبارات المالية على دعم التحرّي أو الملاحقة القضائية هو أن بعض وحدات الاستخبارات المالية لديها مهام تحرّي، والبعض الآخر ليس لديه. وقد يشمل ذلك صلاحيات تجميد المعاملات والاستيلاء على الأصول. تلعب العديد من وحدات الاستخبارات المالية أيضاً دوراً في تثقيف القطاعات حول طرق غسيل الأموال، وفرض الامتثال للأحكام التنظيمية من خلال فرض غرامات وعقوبات على عدم الامتثال.

نصيحة: تعزيز التفاعل الاستباقي مع وحدة الاستخبارات المالية الخاصة بك

- احرص على تشجيع تبادل المعلومات بانتظام بين الوكالات.
- ضع في اعتبارك الضباط الخارجيين أو الضباط الملحقين من وحدة الاستخبارات المالية في وكالة التحرّي أو فرق التحرّي المتخصصة الخاصة بك، والعكس بالعكس، وذلك لضمان التبادل الثنائي للرؤى والخبرة.

4-3: كيف يمكن لوحدة الاستخبارات المالية الخاصة بك دعم التحرِّي الذي تجريه؟

يمكن لوحدات الاستخبارات المالية أن تقدم معلومات ومساعدة قيّمة لدعم التحرّيات والملاحقات القضائية المتعلقة بالاتجار بالبشر. فيما يلي قائمة بأنواع المساعدات التي يمكن أن تقدمها وحدات الاستخبارات المالية. سيؤثر نموذج وحدة الاستخبارات المالية في بلدك على نوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه لك. ويمكن لوحدات الاستخبارات المالية دعم جهود **التحرِّي** من خلال:

- إعداد **تقارير الاستخبارات المالية** التي يمكن أن تنشئ صلات بين الأفراد والكيانات المشتبه في تورطهم في غسيل الأموال والأنشطة الإجرامية.
- توفير المعلومات **المالية المتعلقة** بتقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير المعاملات النقدية، وتقارير النقد العابر للحدود، والمعلومات الأخرى ذات الصلة. وقد يساعدك هذا على **تحديد مرتكبي المخالفات الجنائية وقد يدعم التحرِّيات الحالية أو يولد حالات جديدة.**
  - يمكن أن يكون **الكشف المبكر عن المعاملات المالية المشبوهة** مفيداً في منع وقوع الأعمال الإجرامية، على سبيل المثال، في قضايا الإرهاب، أو أن يكون مؤشراً على النشاط الإجرامي الجاري حالياً، مثل الدفع إلى أحد تجار البشر.
- **في بعض نطاقات الاختصاص القضائي، هناك إمكانية لتجميد الحسابات والحجز على الأصول**، وفي بعض الحالات، يمكن **منع المعاملات لفترة زمنية معينة**. قد يساعدك هذا في تأمين الأموال مع إتاحة الوقت لك لإجراء المزيد من الاستفسارات لإثبات نظريةٍ ما.
- **توفير الخبرة المالية لدعم التحرِّي** - على سبيل المثال، قد تكون وحدة الاستخبارات المالية الخاصة بك قادرة على تقديم خدمات محاسب الطب الشرعي للتحرّي في الأدلة المالية وتحليلها، وفي بعض الحالات، يمكنها المساعدة في الإجراءات القانونية.

13 وحدة الاستخبارات المالية: لمحة عامة على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2004. http://www.egmontgroup.org/about/financial-intelligence-units-fius
قائمة الدول أعضاء Egmont Group يرجى الاطلاع على https://www.egmontgroup.org/en/membership/list

- **تسهيل تبادل المعلومات الدولية** من خلال التعاون مع نظرائهم الأجانب. على سبيل المثال، بعض وحدات الاستخبارات المالية لديها سلطة تبادل المعلومات مع وكالات إنفاذ القانون الأجنبية، وبعض وحدات الاستخبارات المالية مخولة لتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية التي تشمل الإنتربول واليوروبول.
- في بعض الحالات، اعتمادًا على نموذج وحدة الاستخبارات المالية في بلدك، قد تقوم وحدة الاستخبارات المالية **بإجراء التحرِّي الفعلي أو المشاركة في فرق عمل مشتركة.**

نصيحة

شارك مع وحدة الاستخبارات المالية الخاصة بك في وقت مبكر في التحرّي لتعرف كيف يمكنها دعمك.

نصيحة

ربما يكون قد تمّ تسجيل المشتبه به بالفعل في قاعدة بيانات وحدة الاستخبارات المالية. فكِّر في إرسال طلب إلى وحدة الاستخبارات المالية للحصول على التقارير المتاحة، بما في ذلك الطلبات إلى الدول الأجنبية التي سافر إليها المشتبه فيه أو أرسل إليها أو تلقى منها أموالاً.

يمكن لوحدات الاستخبارات المالية دعم جهود **الإجراءات القضائية** من خلال:

- **إجراء الاستفسارات** لدعم دوائر النيابة العامة حيث توجد فجوات في المعلومات المالية.
- **توفير الخبرة المالية لدعم الإجراءات القضائية**، والتي قد تشمل تقديم أدلة الخبراء لشرح المعاملات المالية المعقدة.

يمكن لوحدات الاستخبارات المالية دعم جهود **الوقاية** عن طريق:

- إنشاء **منتجات استخبارية.** يشمل ذلك معلومات من النظراء الأجانب، من خلال وحدة الاستخبارات المالية إلى شبكات وحدات الاستخبارات المالية التي يمكن أن تسهل التبادل السريع للمعلومات عبر الاختصاصات القضائية (غالباً ما تكون أسرع من المساعدة القانونية المتبادلة أو القنوات الدبلوماسية).
- إنشاء **تقارير الأنواع** وإجراء البحوث لتحديد المعاملات المالية وسمات الحساب التي تعتبر مؤشرات لجريمة معينة. ويمكن أن يساعد ذلك في إثراء الجهود الوقائية وجهود التحرّيات المُجراة من قبل هيئات إنفاذ القانون والكيانات المبلغة.
- **تدريب موظفي** الكيانات المبلغة على التعرف على المعاملات المشبوهة.
- **توفير برامج توعية** بالقطاع وضمان امتثال القطاع لتدابير مكافحة غسيل الأموال من خلال التوعية وإنفاذ المتطلبات التنظيمية.

4-4: دراسة حالة

خلفية

في أبريل/نيسان 2016، لُفت انتباه الجمهور في إندونيسيا إلى حالة ثلاث عاملات مهاجرات من تيمور-ليشتي توفوا في ماليزيا. لم تكن عائلة أحد العاملات على علم بأنها كانت تعمل في الخارج منذ اختفائها في 2 سبتمبر/أيلول 2015. شرق نوسا تينجارا هي تاسع أكبر مقاطعة في إندونيسيا لإرسال العمال إلى الخارج وعانت أكبر عدد من ضحايا العمال المهاجرين في إندونيسيا. بين عامي 2015 و 2016 ، تم إرسال ما يقدر بنحو 4144 شخصًا من نوسا تينجارا إلى الخارج. تشير التقديرات إلى وفاة 99 عاملاً مهاجراً من نوسا تينجارا في الفترة من 2015 إلى 2017. وأمر الرئيس الإندونيسي الشرطة الوطنية الإندونيسية بالتحرّي في المشكلة، مما أدى إلى إنشاء فرقة العمل المعنية بالاتجار بالبشر وتوجيه رئيس شرطة كوبانغ للتحرّي في القضية. وخلال التحرّي، تمّ الكشف عن 12 شبكة للاتجار بالبشر، منتشرة في أرجاء إندونيسيا وماليزيا.

تدفقات الأموال

خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2015 إلى أغسطس/آب 2016، نجحت الشبكة في إرسال 2279 عاملاً وافداً إلى ماليزيا. وبلغ إجمالي قيمة المعاملات التي حصلت عليها الشبكة من مغادرة هؤلاء الأشخاص 563,446.00 دولار أمريكي. واستنادًا إلى بيانات المعاملات المالية، تلقى الجاني الذي تمكن من التعامل مع العملاء غير الشرعيين في مطار Eltari 244,125.69 دولار أمريكي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2015 إلى 8 أغسطس/آب 2016. ويتعلق ذلك بنقل 1787 شخص إلى ماليزيا وسنغافورة وهونج كونج و المملكة العربية السعودية بما في ذلك 48 طفلًا.

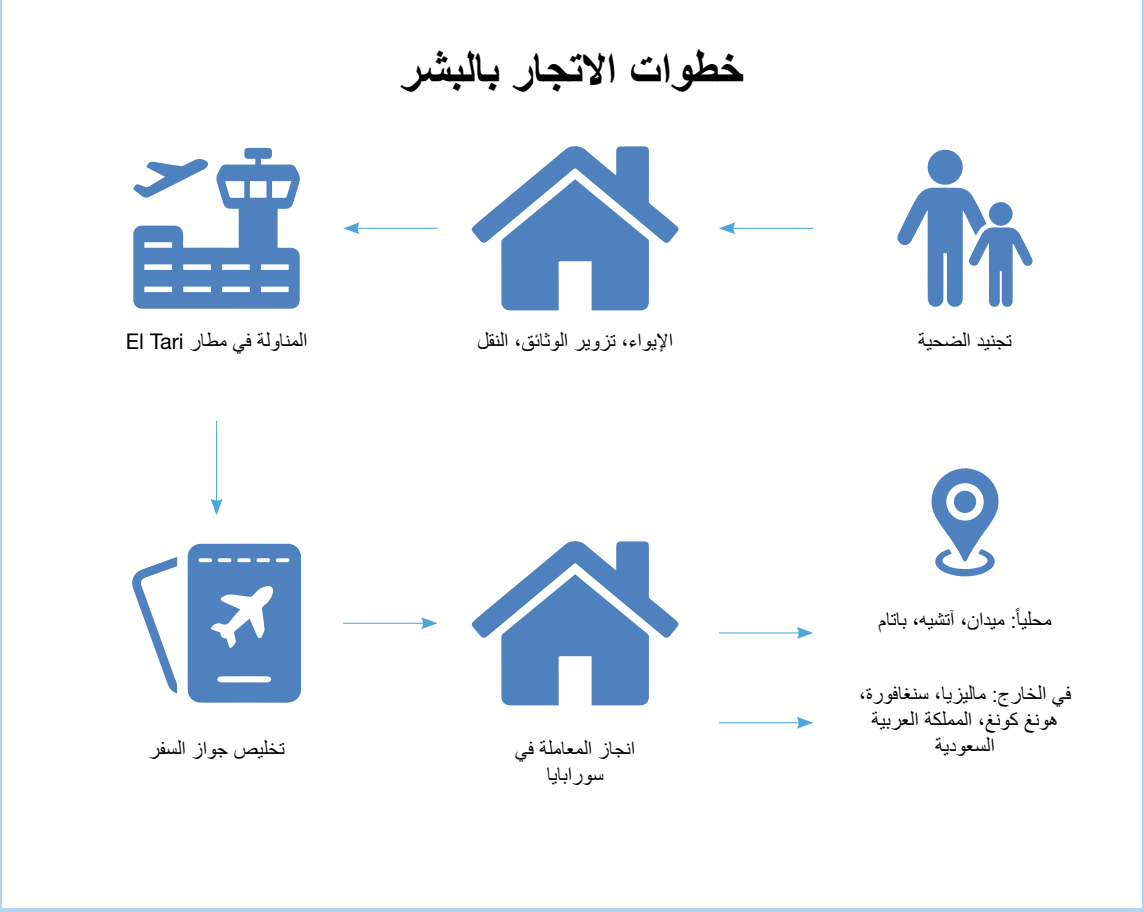

أجرت وحدة الاستخبارات المالية PPATK تحليلاً لـ 64 تقرير عن معاملات مشبوهة أظهرَ ما يلي:

- تمّ دفع مبلغ 13.5 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بـ 48 طرفاً تمّ التحرّي معهم من قبل شرطة مقاطعة كوبانغ.
- روابط شبكات الاتجار بالبشر العاملة في نوسا تينجارا.
- ساعد التحليل على تحديد الممولين الذين مولوا عمليات الاتجار بالبشر في شرق نوسا تينجارا.
- أسهم التحليل في دعم المحققين في رسم خرائط الشبكات من خلال استخدام نهج تتبع الأموال.

محاذير ودلالات الخطر			
الرقم	مؤشرات محاذير ودلالات الخطر	المتغيرات	أمثلة
1	فئات العملاء	القطاعات الخاصة	• أصحاب/موظفين PPTKIS (قانوني وغير قانوني) • الصيارفة (اصحاب مكاتب الحوالات المالية) • مالك/موظف في وكالات السياحة والسفر • خدمات الطيران • خدمات الشحن/النقل • خدمات التأجير
		القطاعات العامة	• ضباط الهجرة • أمن الطيران • الأفراد العسكريون • ضباط الشرطة
2	المعاملات الكامنة	الكلمات الدالة	أطفال/طفل؛ اشخاص/ناس؛ تذكرة؛ بدل وجبة؛ خادمات منازل؛ رسوم جوازات السفر؛ السفر؛ خادمات RM؛ دفع رسوم؛ راتب الطفل..الخ
3	قناة المعاملات	النظام المصرفي	• حجز زائد • التحويل عن طريق الصراف الآلي • المعاملات عبر نظام IB/MB • التحويلات البرقية
4	أنماط المعاملات	الاختلاط المشترك	مزيج من الأرباح التجارية المشروعة مع عوائد الجريمة، الموجودة في حسابات العديد من الأطراف المعروفة باسم مالكي/موظفين PPATKIS. إشارة إلى تمويه/إخفاء أصول عوائد الجريمة.
5	كما ساهم تحليل المعاملات المالية في مواءمة مراحل أنشطة الاتجار منذ مرحلة التجنيد الميداني، والإيواء، والسفر من مسقط الرأس إلى مدن/دول العبور والوجهة المقصودة، وتزوير الوثائق، وادعاءات الرشاوى المقدمة إلى الأجهزة الحكومية. إستخدم التحرّي طريقة المطابقة من خلال الاستفادة من المعلومات من ملفات تعريف أصحاب الحسابات وتاريخ المعاملة ومبلغ المعاملة وأماكن المعاملات.		

النتائج

تمكن ضباط التحرّي من شرطة مقاطعة كوبانغ من تفكيك 11 شبكة وتحديد 32 مشتبهاً بهم. من بين المشتبه فيهم الـ 32، أدانت المحكمة 11 متهماً بتهمة الاتجار بالبشر، مع أحكام بالسجن تراوحت من 2 إلى 9 سنوات. كما فرضت المحكمة عقوبات غرامة تراوحت بين 9,230.00 دولار أمريكي إلى 153,800.00 دولار أمريكي، وقدمت تعويضات للضحايا وعائلات الضحايا المتوفين تتراوح بين 77.00 دولار أمريكي حتى 4,230.00 دولار أمريكي. تلقى ضابط الهجرة في المطار في قضية الاتجار بالأشخاص حكماً بالسجن لمدة 4 سنوات وغرامة قدرها 15,300.00 دولار أمريكي وتعويض لعائلة الضحية بقيمة 77.00 دولار أمريكي.

القسم 5: التحرِّي

5-1: ما هو التحرّي المالي؟

التحرّي المالي هو أسلوب تحرّي يستخدم لجمع المعلومات والاستخبارات والأدلة من مجموعة واسعة من المصادر حول التاريخ المالي ونشاط المشتبه به أو الشاهد في الإجراءات الجنائية. وينظر التحرّي المالي في جميع العناصر المالية المتعلقة بالجريمة، بما في ذلك الأموال المستثمرة في التحضير للجريمة وارتكابها، والتكاليف المتكبدة أثناء ارتكاب الجريمة، والمدفوعات والأرباح المتلقاة من ارتكاب الجريمة.

يمكن أن تنطبق جريمة غسيل الأموال في أي مرحلة من مراحل العملية المالية، مع توفر الشرط الأساسي والذي هو إثبات أن الشخص الذي تعامل مع الأموال **كان يعلم أو كان عليه أن يشتبه في أنها نتجت عن جريمة أو كان من المقرر استخدامها في ارتكاب جريمة.** ويمكن القيام بذلك من خلال جمع مصادر مختلفة للمعلومات لاستنتاج أي نشاط مريب أو غير عادي.

نصيحة

الأهداف الرئيسية في التحرّي المالي هي تحديد وتسجيل **حركة الأموال** أثناء ارتكاب الجريمة، وتحديد المشاركين الآخرين في الجريمة والعوائد. **ويمكن أن يوفر** الرابط بين مصدر الأموال ومن يتلقاها ووقت استلامها ومكان تخزينها أو إيداعها **دليلاً على وجود نشاط إجرامي.**

5-2: كيف يمكنك معرفة كيفية ومكان حركة الأموال؟

أي سجل يتعلق بـ أو يظهر سلسلة الأحداث التي تنطوي على المال يكون ذي أهمية. في حين أن بعض الدول لا تزال تعتمد بشكل كبير على الاقتصادات القائمة على التعاملات النقدية، إلّا أن الناس يستخدمون بشكل متزايد الأنظمة المصرفية الإلكترونية والتحويلات البنكية والبطاقات المصرفية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت - وكل ذلك يترك نوعاً من الأثر. ومع ذلك، حتى في المعاملات النقدية، لا يزال من الممكن إنشاء سجل، مثل الفاتورة أو العقد أو الإيصال أو دفاتر الحسابات، وما إلى ذلك. إنّ طبيعة هذه المعاملات، الإلكترونية أو غير ذلك، والسجلات المرتبطة بها، توفر لضباط التحرّي مصدراً لا نهاية له تقريباً من المعلومات أو الأدلة.

يختلف مصدر المعلومات أو المعلومات الاستخبارية أو الأدلة المتعلقة بحركة النقود أو قيمة النقود باختلاف طبيعة التحرّي. ومع ذلك، في معظم التحريات، يتم استخدام عدد من المصادر المشتركة بانتظام. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- المشتبه به (قصاصات ومحتويات الجيب)
- شركة النقل/الشحن
- الأعمال والمهن الأخرى
- الهواتف المحمولة
- المؤسسات المالية
- الخدمات الاستهلاكية
- شركات التأمين
- إدارات تسجيل المركبات
- وكالات الائتمان
- سجلات الأرض
- مقدمو المعاشات
- السلطات الضريبية/الضمان الاجتماعي
- السجلات والسلطات الحكومية
- بطاقات الامتياز/المكافآت، مثل بطاقات الطيران المتكررة وبطاقات عضوية الفنادق

تجدر الإشارة إلى ثلاثة مصادر خاصة: (1) المؤسسات المالية، باعتبارها واحدة من أكثر مصادر المعلومات انتشارًا؛ (2) فواتير الخدمات الاستهلاكية؛ و (3) بطاقات الامتياز/المكافآت، لأنها توفر معلومات قيمة ولكن قد تكون قليلة الاستخدام.

المؤسسات المالية

يمكن أن تشتمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية على سجلات فتح الحساب (مفيدة لتحديد الهوية والعمل والدخل المعلن)، سوياً مع التاريخ الكامل للحساب. سيتم نسخ كشوف الحسابات البنكية التي توضح السحوبات والايداعات والأرصدة مع الشيكات وقسائم الائتمان ووثائق المعاملات الأخرى، كما هو الحال مع أية مذكرات مكتوبة قد يكون قد قام بها مسؤولو البنوك على مدار فترة عمل الحساب. وبالنسبة لاستخدام بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم، يمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة أيضاً في رسم تخطيطات تحركات الفرد، والمطاعم التي يتناول فيها الطعام، والسلع التي يشتريها، والأماكن التي يتردد عليها، والنوادي والأماكن الاجتماعية التي يزورها. هذا يمكن أن يقود إلى حسابات أخرى، وإنشاء أو دحض الإدعاء، وحساب النفقات وأسلوب الحياة، وتحديد شركاء إجراميين آخرين. عند الوصول إليها في الوقت الفعلي، يمكن أيضاً استخدام المعلومات لتحديد مكان وجود الأفراد.

فواتير الخدمات الاستهلاكية

بالإضافة إلى تأكيد حالة المقيم، غالباً ما تكشف الاستفسارات مع شركات الخدمات الاستهلاكية عن حسابات غير معروفة سابقاً أو معاملات مالية أو وجود شركاء آخرين قد يدفعون مقابل الخدمات. وبطريقة مماثلة، يمكن أن تؤدي حالة مزودي الإنترنت والهاتف أيضاً إلى الكشف عن أشخاص آخرين محل اهتمام وغيرهم من زملاء مجرمين.

بطاقات الامتياز/المكافآت

يمكن أن توفر بطاقة عضوية برنامج المسافر الدائم لشركات الطيران مثل One World أو Star Alliance أو Sky Team أو بطاقة الامتياز/المكافأة لسلسلة فنادق مثل Hilton أو Starwood أو Marriott Hotels قدراً كبيراً من المعلومات. وهذا يشمل: الملف الشخصي للعميل، مثل اسمه وعنوانه والبريد الإلكتروني وأرقام الهاتف المحمول وتفاصيل الحسابات البنكية/بطاقة الائتمان المستخدمة للدفع مقابل الخدمات. كما ستتوفر أيضاً تفاصيل الرحلات الجوية والفنادق التي تمت زيارتها ومرافقي المسافر خلال هذه الأوقات.

نصيحة

قد يقوم المشتبه به بإخفاء الأموال تحت هويات أفراد العائلة أو المقربين من الأفراد والشركات. تأكد من أن عمليات البحث الخاصة بك تشمل هؤلاء الأشخاص الذين قد يحتفظون أو ينقلون الأموال بالنيابة عن المشتبه فيه.

3-5: جمع المعلومات والأدلة

من الممارسات الجيدة إجراء تحريات مالية موازية كجزء من التحرّي الشامل في الاتجار بالبشر. وسيجلب التنسيق بين ضباط التحرّي ووحدات الاستخبارات المالية ودوائر النيابة العامة قيمة مضافة للتحرّي الجنائي في الاتجار بالبشر، كما سيساعد دولتك على تلبية المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال.

نصيحة

قم بإجراء **تحرّي مالي موازي استباقي** بالتزامن مع التحري الخاص بك لجميع جرائم الاتجار بالبشر. ويمكن أن تساعد الأدلة التي تحصل عليها في إثبات الجريمة الأصلية، ويمكنها أيضاً إثبات جريمة منفصلة لغسيل الأموال.

يمكن تحقيق ذلك بتضمين **قائمة تحقق خاصة بالتحرّي المالي** كجزء من إجراءات التشغيل القياسية للتحرّي.

نصيحة

تأكد من أن استجابتك تجمع بين **خبرات جميع الوكالات ذات الصلة** (ضباط التحرّي ووحدات الاستخبارات المالية ودوائر النيابة العامة) لضمان التحرّي الكامل في الجرائم.

يمكن الحصول على المعلومات إما من مصادر مفتوحة أو من مصادر مغلقة، مثل الإنترنت وسجلات الشركة أو سجلات الأراضي (مفتوحة) والمؤسسات المالية أو السجلات الضريبية (مغلقة).

في جميع الأحوال، عند الوصول إلى المعلومات، يجب أن يعمل المحققون الماليون ضمن إطارهم القانوني المحلي وأن يكونوا قادرين على تبرير هذه الاستفسارات على أنها متناسبة ومشروعة وخاضعة للمساءلة وضرورية للتحرّي الجاري. هذه نقاط مهمة لإثباتها نظراً لأن صلاحيات التدخل المتاحة للمتحرين تتيح لهم القدرة على التغلب على سرية العميل وانتهاك الحق الأساسي للشخص في الخصوصية. ويجب الحفاظ على ضوابط وشروط الوصول الصارمة في جميع الأوقات.

نصيحة: تأكد من أنه يمكنك إثبات أن استفساراتك:

- **متناسبة**
  - هل الإجراء متناسب مع نوع التهديد؟
  - هل هناك طريقة أقل تدخلاً لتحقيق الهدف؟
- **مشروعة**
  - هل هناك أساس قانوني للإجراء؟
  - هل يتوافق الإجراء مع الالتزامات القانونية، بما في ذلك حقوق الإنسان والخصوصية ومتطلبات حماية البيانات والسريّة؟
- **تخضع للمساءلة**
  - هل القرارات خاضعة للمساءلة؟
- **ضرورية**
  - هل الإجراء ضروري؟
  - هل ستكون المعلومات ذات قيمة كبيرة للتحرّي؟

إن الاستخدام الفعال لنظام إدارة الحالات، بغض النظر عن مدى أهميته، ضروري للتحرّي المالي. في كثير من الأحيان سيكون حجم المعلومات التي يتم الحصول عليها كبيرة. وسيساعد السجل الواضح عمّا تمّ الحصول عليه ومن أين في إزالة أية صعوبات في وقت لاحق من مراحل التحرّي أو المحاكمة. وسيساعدك وجود نوع من السياسة أو سجل القرار أيضاً عند مطالبتك بالتبرير لاحقاً لماذا تمّ اتخاذ إجراءات تدخلية معينة.

تحذير

تمّ فقدان العديد من القضايا من خلال سوء إدارة المستندات بسبب عدم القدرة على إثبات الأساس القانوني للحجز أو تسلسل الحفظ من وقت ومكان ضبط الوثيقة.

نصيحة

استخدم نظام إدارة الحالة لتتبع المعلومات المالية التي حصلت عليها خلال التحرّي.

نصيحة

تأكد من أن المستندات التي تصادرها يتم تصنيفها بشكل فردي وتسجيلها في سجل مصادرة الممتلكات وحفظها في مكان آمن مع تسجيل سلسلة الحفظ.

5-4: دراسة حالة

ماي جا كيم، التي أدينت في أستراليا بتهمة غسيل الأموال والعيش من ريع البغاء

عاشت ماي جا كيم أسلوب حياة مترف على نسبة من أرباح أكثر من 100 عاملة في مجال الجنس قامت بجلبهن من جنوب شرق آسيا إلى ملبورن في أستراليا مع وعد بأجر وشروط جيدة. لم يكن مرخصاً لها بتشغيل شركة تعمل في مجال الجنس أو أخذ أي من الأرباح، لكنها فعلت. قامت كيم بتعيين "مشرفين" غير مرخصين للإشراف على المشتغلات بالجنس، وكانت كيم تعقد اجتماعات معهن لمناقشة كيفية زيادة حجم العمل الذي تقوم به النساء إلى أقصى حد وفرض غرامات على أولئك الذين يعانون من ضعف في الأداء. كانت تستخدم 12 هاتفاً محمولاً بأسماء مستعارة في وقت تحريات الشرطة. ساعدها شركاء جرائم كيم في إدارة العمليات اليومية التي تشارك فيها المشتغلات بالجنس، بما في ذلك جمع الأرباح وتنظيم نوبات العمل. قدَّم تحليل ملخصات مدفوعات العامل الأساس لحساب مقدار الأموال التي جمعتها كيم من جرائمها ما نتج عنه صدور أمر جزائي مالي بقيمة 2,509,000.00 دولار أسترالي.

من خلال "تتبع الأموال"، يمكن للمتحرّين إظهار أن كيم كانت متورطة بشكل مباشر في إدارة بيوت الدعارة والاتجار بالبشر لتشغيل بيوت الدعارة. تمّ تتبع الربح من هذه الجرائم، وكذلك أسلوب حياتها المترف. وشمل ذلك ثلاث شقق ومنزل في ملبورن والعديد من السيارات الفاخرة بما في ذلك أودي 6 ومرسيدس بنز E500 وجراند جيب شيروكي. كانت العناصر الرئيسية لنجاح القضية هي إعادة بناء "ملاحظاتها" التي تبين المبالغ التي يجب دفعها لكل فتاة بناءً على عدد العملاء الذين تمّ التعامل معهم، والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون الأسترالية.

تظهر الصور التي تمّ التقاطها في شقة السيدة كيم الفاخرة في ساوث بانك وقت القبض عليها في عام 2013 صفوفًا كبيرة من زجاجات العطور، ورفوف أحذية فاخرة، وحقائب يد أنيقة، وخزانتين.

من أرباح بلغت 2.5 مليون دولار من جريمتها، تمكن المحققين الماليين من إثبات أن كيم أنفقت 202,000 دولار على منتجات برادا، و 115,000 دولار على غوتشي و 24,000 دولار على هيرميس. تمّ حجز هذه الأرباح والأصول بما في ذلك الشقق والمنازل والسيارات وصودرت في نهاية المطاف بموجب قانون *عوائد الجريمة لعام 2002* في أستراليا.

القسم 6: التعاون الدولي

ملحوظة: لا يهدف هذا القسم إلى الخوض في تفاصيل كيفية إجراء التعاون الدولي، مع ملاحظة نطاق المواد الموجودة حول هذا الموضوع. وهي تركز على أفضل السبل لاستخدام آليات التعاون الدولي لدعم التحرّي المالي.

6-1: ما هي أهمية التعاون الدولي؟

تعد آليات التعاون الدولي الفعالة في مجال الجريمة أداة أساسية للتصدي للجرائم العابرة للحدود، وهي سمة رئيسية لنظام فعال لمكافحة غسيل الأموال. الأسباب الرئيسية التي تتطلب التعاون الدولي في كثير من الأحيان لدعم التحرّي المالي هي:

- الحصول على **أدلة** من جهة قضائية أخرى لدعم التحرّي المالي، و
- تحديد **عوائد الجريمة** و/أو **الأدوات** و/أو الأصول الخاصة بالرد أو تقييدها ومصادرتها وإعادتها إلى الوطن أو تقديم تعويضات.

6-2: أشكال التعاون الدولي المستخدمة عادةً لدعم التحريّات المالية

الآليات غير الرسمية مفيدة جداً لمساعدة الضباط على إنشاء روابط بين النظراء للحصول على معلومات بين الدول. ويمكن أن يكون التعاون غير الرسمي مفيداً قبل تقديم طلب رسمي للمساعدة المتبادلة. تشمل آليات التعاون غير الرسمية ما يلي:

- **قنوات بين الوكالات** (قد يشمل ذلك من الشرطة إلى الشرطة أو من وحدة الاستخبارات المالية إلى شبكات وحدات الاستخبارات المالية)
- **قنوات الإنتربول** (يشمل ذلك إصدار إشعار بتحديد مكان الشخص، بحيث يمكن تتبع نشاطه المالي)
- **مذكرة تفاهم أو اتفاقيات مشابهة**، و
- **شبكات غير رسمية** لمكافحة غسيل الأموال واسترداد الأصول.
  - يمكن أن تشمل هذه الآليات غير الرسمية شبكات استرداد الأصول مثل ARIN-AP (الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول لآسيا والمحيط الهادئ)، والتعاون بين دوائر الشرطة (ضباط الشرطة الموفدين بالخارج/الملحقين القانونيين)، والآليات المستخدمة بين وحدات الاستخبارات المالية (موقع Egmont الإلكتروني الآمن).

نصيحة

شجِّع دولتك على الانضمام إلى شبكة استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات - آسيا والمحيط الهادئ (ARIN-AP) إذا لم تكن عضو بالفعل. إنّ شبكة استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات - آسيا والمحيط الهادئ هي شبكة غير رسمية من الممارسين الذين يدعمون جهود الأعضاء، على مستوى متعدد الوكالات، لحرمان المجرمين من أرباحهم غير المشروعة.

لا توجد تكاليف مرتبطة بعضوية شبكة استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات - آسيا والمحيط الهادئ. العضوية اختيارية ولا تلزم الدول بتقديم المعلومات أو الاستجابة للطلبات.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على **www.arin-ap.org/main.do**

المساعدة القانونية المتبادلة هي الطريقة الرئيسية لطلب التعاون الرسمي بين الحكومات **للحصول على أدلة من اختصاص قضائي آخر**. وتكون المساعدة القانونية المتبادلة مطلوبة عندما لا يمكن تقديم المساعدة من خلال وسائل غير رسمية، على سبيل المثال، عندما تتطلب المساعدة استخدام وسائل قسرية، حيث سيتم استخدام الأدلة المطلوبة في المحكمة، أو عندما تطلب الدولة الأخرى طلب مساعدة قانونية متبادلة.

قد يكون **تسليم المجرمين** ضرورياً **لإحضار الجاني إلى الاختصاص القضائي** لمواجهة ملاحقة جنائية أو لقضاء عقوبة جنائية فيما يتعلق بجريمة تستوجب التسليم. قد يكون طلب التسليم مفيداً أيضاً لدعم التحريات المالية لغرض تتبع الأصول. وتشمل أشكال التعاون الدولي الأخرى نقل السجناء المحكوم عليهم، والتعاون باستخدام تقنيات التحرّي الخاصة، والتحريات المشتركة.

6-3: اعتبارات مهمة

تشمل الاعتبارات الرئيسية في إجراء التعاون الدولي لدعم تحرياتك ما يلي:

- استخدام آليات غير رسمية للاستفسارات الأولية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة أو جناة أو ضحايا أو عوائد تتعلق بالاتجار بالبشر موجودة في بلد آخر.
- استشر مبكراً في تحريك مع السلطة المركزية للتعاون الدولي ووحدة الاستخبارات المالية ودوائر النيابة العامة في وقت مبكر من التحرّي لفهم القنوات الرسمية وغير الرسمية لتبادل المعلومات المتاحة.
- قم بإجراء اتصالات مبكرة مع النظراء في البلد الآخر. يمكن أن يساعد هذا في توضيح ما إذا كان يمكن تقديم المعلومات من خلال الشبكات غير الرسمية، أو ما إذا كانت المساعدة القانونية المتبادلة ستكون مطلوبة. ويمكن أن يساعد أيضاً في تحديد أية مسائل قانونية قد تنشأ، وتوضيح متطلبات طلب المساعدة القانونية المتبادلة.
- إذا كانت المساعدة القانونية المتبادلة مطلوبة:
  - قم باستيضاح متطلبات الدولة التي تطلب المعلومات منها.
  - اشرح ما تحاول تحقيقه بوضوح، وحدِّد الخطوات التي ستتبعها لتحقيق ذلك.
  - وقد يشمل ذلك تحديد الأصول، وإثبات ملكية المستفيد، وإثبات الجريمة الأصلية، وطلب تقييد ومصادرة الممتلكات وإعادتها إلى الوطن.
  - تأكَّد من أن طلبك شامل ويتضمن جميع المعلومات والمستندات التي تطلبها الدولة المطلوبة.
  - كن واضحاً بشأن الشكل الذي ستقدم به الأدلة.
  - قدِّم أطراً زمنية واقعية للامتثال لطلبك (ناقش مسبقًا مع المستلم).
  - إذا كنت تسعى للحصول على أمر تقييد أو أمر مصادرة مسجل في بلد أجنبي، فتأكد من أن طلبك يفي بمتطلبات النظام القانوني للدولة الأجنبية.
- كن على دراية بإطار الحجز والمصادرة في الدولة الأجنبية التي تتعامل معها وقدرتها على مشاركة الممتلكات المصادرة.

مثال على استخدام التعاون الدولي لإجراء تحرّي مالي في قضية الاتجار بالبشر:

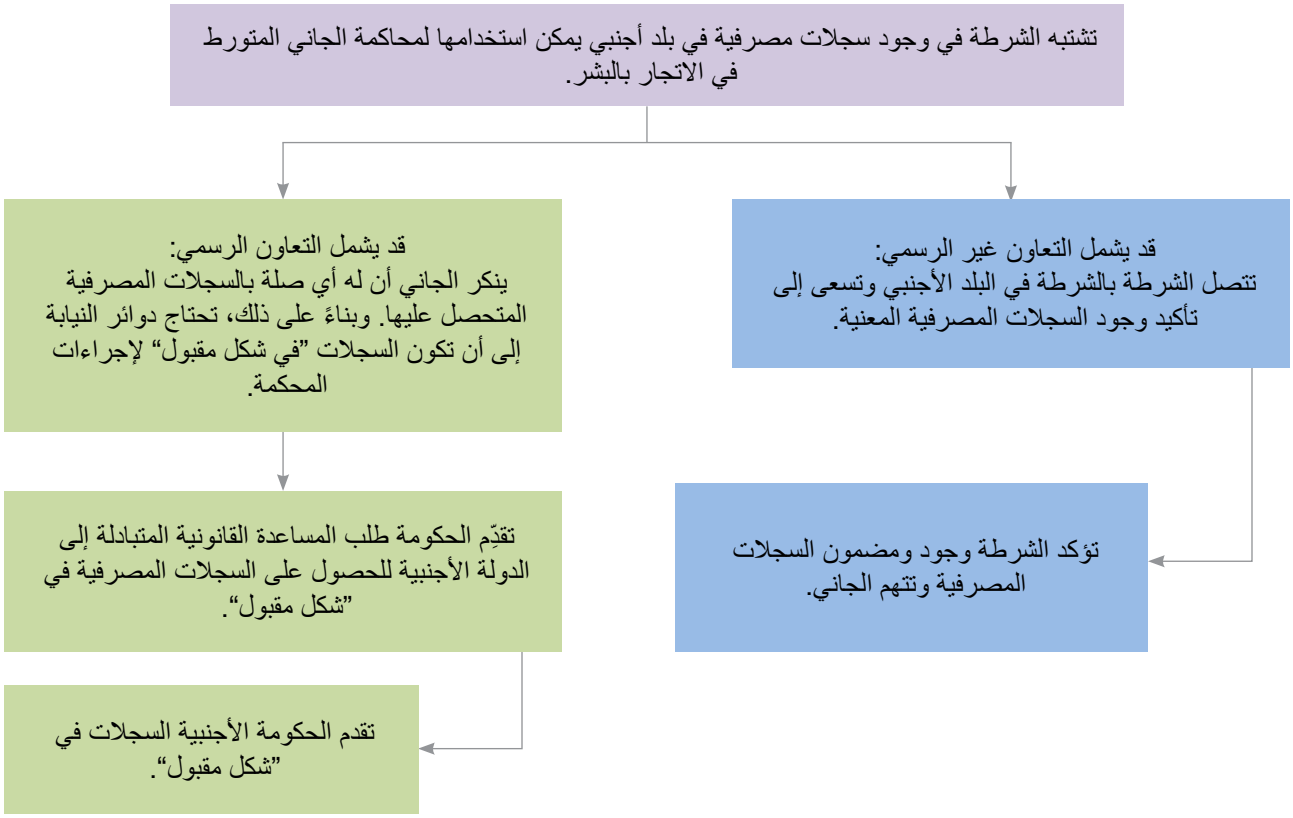

نصيحة

استشر السلطة المركزية ودوائر النيابة العامة ووحدة الاستخبارات المالية الخاصة بك في وقت مبكر من التحرّي.

نصيحة

استخدم قنوات مشاركة المعلومات غير الرسمية **في بداية التحرِّي** للوصول إلى المعلومات، مع استيضاح أنواع المعلومات التي قد تكون متاحة، والتأكد من أفضل طريقة للحصول على معلومات إضافية ذات صلة، واستهدف أي طلب رسمي للمعلومات بشكل أفضل.

القسم 7: طرُق دفع جديدة

توفر التقنيات الجديدة إمكانية توفير طرُق دفع أرخص وأكثر كفاءة في جميع أنحاء العالم. وتنطوي هذه التطورات أيضاً على مخاطر غسيل الأموال، بما في ذلك عدم الكشف عن الهوية بشكل أكبر مقارنة بطرق الدفع غير النقدية التقليدية. كما أن المعاملات باستخدام التقنيات الجديدة هي أيضاً بشكل عام خارج نطاق النظام المالي المنظم، وقد تعمل في العديد من الدول، وتخضع لدرجات متفاوتة من الرقابة. لهذه الأسباب، من المهم أن يكون واضعو السياسات وضباط التحرّي على دراية بكيفية عملهم وكيف يمكن أن يستخدم المجرمون هذه التقنيات. تشمل طرق الدفع الشائعة باستخدام التقنيات الجديدة ما يلي:

البطاقات الذكية (بطاقات القيمة المخزنة)

بطاقة بلاستيكية تشبه بطاقة الائتمان تحتوي على شريحة صغيرة يمكن استخدامها للدفع النقدي، مما يسمح بعملية دفع لا تربط عملية الشراء مرة أخرى بحساب مصرفي - على سبيل المثال، يمكن إعادة تعبئة البطاقة المدفوعة مسبقًا القابلة لإعادة الشحن بالنقد إلى أقصى قيمة، ويمكن معاملتها كنقد إذا لم يتم تسجيلها عبر الإنترنت، ويمكن استخدامها لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي وبعض عمليات الشراء عبر الإنترنت وداخل المتاجر، وهي غير متصلة بأي حساب بنكي.

مدفوعات PayPal

"محفظة رقمية" عبر الإنترنت تعمل على تحويل الأموال من بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم أو حساب مصرفي و/أو حساب PayPal للعملاء إلى حسابات مستخدمي PayPal آخرين، مما يسمح للمشترين والبائعين بإرسال واستلام الدفعات عبر الإنترنت، عبر جهاز محمول، أو في متجر
(في بعض الدول).

العُملة المشفرة (مثل بيتكوين)

عملة افتراضية تعمل خارج النظام المصرفي، حيث تتم المعاملات بين المستخدمين مباشرة بدون مشاركة المستخدمين لمعلومات التعريف. ويتم بموجبها إكمال معاملات غير معروفة الهوية وتكون محمية برمز أمان معقد. لا توجد سلطة مركزية تقوم بإنشاء وحدات العملة أو التحقق من المعاملات.

مدفوعات الهاتف المحمول

طرق للدفع بالهاتف المحمول، حيث يعمل مشغل الاتصالات كوسيط للدفع لتصريح معاملات الدفع وتسويتها وتخليصها. هذه الطريقة شائعة حيث يكون الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية غير ممكناً أو محدودًا. وفي هذه المدفوعات، قد يتم تحصيل المبلغ المحول أو دفعه مسبقًا إلى حساب الهاتف أو قد يتم تخزين القيمة على بطاقة SIM. وقد أدى التقدم في تكنولوجيا الهواتف المحمولة والأجهزة الذكية إلى القدرة على استخدام هذه الأجهزة لإجراء مدفوعات من خلال تحديد الترددات اللاسلكية (RFID) أو الاتصالات الميدانية القريبة (NFC) أو تقنية مماثلة بدون استخدام بطاقة أو تحويل مصرفي تقليدي. ومن الأمثلة على هذه التقنية Apple pay و Google wallet.

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخيارات الدفع

أدّى تقدم الإنترنت إلى زيادة خدمات الدفع التي تعتمد على الإنترنت لنقل الأموال من أو إلى حساب مصرفي أو من خدمات الدفع من قبل مؤسسات غير مصرفية تعمل حصرياً على الإنترنت. تزيد هذه الخدمات من خطر استخدام أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة الذكية لتسديد الدفعات ببطاقات الائتمان أو الحسابات التي يتم إنشاؤها في الدول ذات الالتزام الضعيف ببذل العناية اللازمة للعملاء ومعرفة التزامات العميل.

نصيحة

كُن على دراية بمجموعة التقنيات الجديدة المتاحة لتحويل الأموال. اتصل بوحدة التحريات المالية الخاصة بك للحصول على المشورة بشأن التحرّي في طرق الدفع هذه.

القسم 8: ملخص النصائح

- ✓ وضع تشريع شامل لمكافحة غسيل الأموال.
- ✓ التأكد من أن جرائم غسيل الأموال والجرائم الأصلية يمكن ملاحقتها بشكل منفصل.
- ✓ تأسيس المصادرة غير القائمة على الإدانة.
- ✓ اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن تصبح التحريات المالية الموازية جزءاً روتينياً من جميع استفسارات إنفاذ القانون المتعلقة بالجرائم ذات المكاسب المالية، بما في ذلك الاتجار بالبشر.
- ✓ جمع إحصاءات عن الأصول المستردة واستخدام جرائم غسيل الأموال لعرقلة شبكات الاتجار بالبشر. ضع في اعتبارك تضمينها كمؤشرات أداء لاستجابة دولتك لحالات الاتجار بالبشر.
- ✓ تقديم عروض توضيحية عالية المستوى لاعتماد نهج "تتبع الأموال" في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالبشر لتشجيع التتبع على جميع مستويات منظمتك.
- ✓ تأكَّد من أن إطار العمل المحلي الخاص بك يتضمن أكبر مجموعة من المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا غسيل الأموال، وأن غسيل الأموال هو جريمة يمكن تسليم مرتكبيها في تشريعاتك المحلية.
- ✓ تأكَّد من أن استجابتك تجمع بين خبرة جميع الوكالات ذات الصلة (ضباط التحرّي ووحدات الاستخبارات المالية ودوائر النيابة العامة) لضمان التحرّي الكامل في الجرائم.
- ✓ استخدم نظام إدارة الحالة لتتبع المعلومات المالية التي حصلت عليها خلال التحرّي.
- ✓ تأكد من مراعاة المتطلبات القانونية التي سيتعين عليك العمل ضمنها للحصول على معلومات (مثل حقوق الإنسان والخصوصية وحماية البيانات ومتطلبات السرية).
- ✓ استخدم شبكات مشاركة المعلومات غير الرسمية في وقت مبكر من التحرّي. استخدم شبكات مشاركة المعلومات المالية. شجع دولتك على الانضمام إلى شبكة استرداد الأصول المشتركة بين الوكالات - آسيا والمحيط الهادئ (ARIN-AP) إذا لم تكن عضواً بالفعل.
- ✓ اعمل مع وحدة الاستخبارات المالية والهيئة المركزية في وقت مبكر من التحرّي.
- ✓ كن على دراية بمجموعة التقنيات الجديدة المتاحة لتحويل الأموال. اتصل بوحدة التحريات المالية الخاصة بك للحصول على المشورة بشأن التحرّي في طرق الدفع هذه.

دليل السياسة

دليل السياسة
حول تتبع الأموال المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر